MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

الثورة والديمقراطية؛ خلاف واختلاف؟

إعداد مركز أبحاث ودراسات مينا

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

في الربيع العربي؛ نلاحظ تناقضاً صارخاً ما بين شعارين رفعهما المنتفضون في شرقنا البائس؛ وهما الثورة والديمقراطية! وهما شعاران انتشرا في كل الميادين التي ثارت في الربيع العربي! وكثيراً ما جمعت شعارات الربيع العربية بين المصطلحين في عبارة واحدة هي الثورة الديمقراطية!

ولقد أراد الثوار تحقيق الديمقراطية، ولكن المصطلحان متناقضتان! فتاريخ الثورات العربية، لم يحقق المصالحة بين المصطلحين! حتى قال عالم الاجتماع الفرنسي «آلان تورين» مستنكراً الخلط بين المصطلحين: ألم تكن الثورات قد نادت بشكل عام بالسيادة الشعبية وقلبت الأنظمة القديمة، ثم أفضت إلى أنظمة سلطوية بدلا من أن تفضي إلى ديمقراطيات؟

حول التناقض بين الشعارات والسلوك الثوري، وما وقع في الربيع العربي الذي تحول إلى شتاء قاسٍ؛ والفرق بين الروح الديمقراطية والسلوك الثوري، نتناول ذلك من خلال المحاور التالية:

- **المدخل**
- **هل ما حدث؛ حراك، أم انتفاضة، أم ربيع، أم ثورة؟**
- **هل يمكن الوصول إلى الديمقراطية عن طريق الثورة؟**
- **ما معنى الثورة؟**
- **لماذا فشلت ثورات شرقنا البائس في تحقيق الديمقراطية؟**
- **هل تؤمن الأطراف الثورية السورية بالديمقراطية حقاً؟**
- **نعوم تشومسكي وميشيل فوكو والجدل بينهما حول الثورة والثوار!**
- **المشروع الديمقراطي والمشروع الثوري خلاف واختلاف!**
- **عودة إلى السؤال: هل كانت القوة الثورية مؤمنة بالديمقراطية؟**

المدخل:

إن المتأمل في مسارات ثورات الربيع العربي، وخاصة فيما يتعلّق بالشعارات التي رفعها، لا شك سيوقفه هذا التناقض الصارخ بين مفردتي الديمقراطية والثورة، اللتين انتشرتا ورفعتا في كثير من الميادين الثورية العربية من الرباط إلى دمشق، حيث لاحظنا الإصرار على استخدام كلمة الثورة إلى جانب مفردة الديمقراطية، وأحياناً جمعهما في عبارة واحدة هي «الثورة الديمقراطية»، التي تعني أمراً واحداً، ألا وهو أن هذا الحراك الشعبي الواسع في الميادين العربية والذي أطلق عليه اسم الثورات؛ يهدف إلى تحقيق الديمقراطية! دون أن ينتبه أحد إلى كمية التناقضات القائمة بين هاتين المفردتين، بل مدى تنافرهما وتضاد كل منهما عن الأخرى، خاصة أن تاريخ الثورات كله، لم يقل لنا إلا العكس.

أو «ألم تكن الثورات قد نادت بشكل عام بالسيادة الشعبية وقلبت الأنظمة القديمة ثم أفضت إلى أنظمة سلطوية بدلا من أن تفضي إلى ديمقراطيات؟»[1] أم أن الثورات المعنية في شرقنا البائس كانت تعني شيئا آخر؟

حراك، أم انتفاضة، أم ربيع، أم ثورة؟

لا شك أن تسميات كثيرة، أطلقت على ما جرى في كثير من البلدان العربية منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٢، بين من أطلق عليها اسم الربيع، نسبة لربيع براغ، وبين من أطلق عليها اسم الانتفاضات، وبين من أطلق عليها اسم الحراك، وبين من أطلق عليها اسم الثورات، وهناك من قرأ فيها التحوّل في بعضها من الحراك والانتفاضة في أطوارها الأولى إلى الثورة والحرب الأهلية في أطوارها اللاحقة.

ولكن علمياً وأكاديمياً فإنّ لكل مصطلح من هذه المصطلحات، معنى مختلف عن الآخر وإن تقاطعت فيما بينها، وإن كانت التقاطعات بين مصطلحات مثل الحراك والانتفاضة كثيرة، فإنها تقلُّ بين هذه (الحراك والانتفاضة نعني) والثورة والربيع، على الأقل من حيث الأهداف وبنية الوعي الحاكم للفاعلين فيها.

فإذا كانت الانتفاضة أو الحراك، تعني حراك يتم ضمن الأطر القائمة للدولة، سعياً لتحقيق أهداف مطلبية (فرص العمل، مكافحة الفساد، تعديل بعض القوانين)، لكن الثورة تعني إسقاط النظام كلياً وبناء بديل سياسي جديد، بما يعني ذلك من استبدال المنظومة السياسية الاقتصادية الاجتماعية القائمة بمنظومة جديدة كلياً، وبما يعني أيضاً أنّ الثورة، ومنذ لحظتها الأولى، تضع نفسها في مواجهة الدولة/ السلطة وفي حرب مفتوحة معها.

في حين أنّ الانتفاضة/ الحراك يبقى صدامه مع الدولة من داخلها، دون أن يهدف إلى الإطاحة بها أو تغيير نظامها. وإذا كان الأمر كذلك، في حال الثورة، كيف يستوي أمرها مع الديمقراطية إذن، خصوصاً بعد أن «تحوّلت الآمال الثورية العريضة إلى كوابيس توليتارية أو إلى بيروقراطيات دولة. وتبين أن الثورة والديمقراطية تتناصبان العداء، بدلاً أن تمهد إحداهما الطريق أمام الأخرى».[2]

---

١ آلان تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، الطبعة الثالثة ٢٠١٦، ص ١٠٨.

٢ آلان تورين: ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، الطبعة الثالثة ٢٠١٦. ص: ٦/٥.

وإذا كان ما سبق يتحدّد على المستوى النظري، فعلى المستوى العملي، والذي تجلّى أمامنا في ثورات الربيع العربي، فإن الأمر أعقد من ذلك بكثير، حيث أنّ السلطة متماهية مع الدولة ومتوّحدة معها، وهذه الأخيرة لا تسمح بأي اعتراض ضدها، سواء كان حراكاً أو انتفاضة أو ثورة، مستخدمة العنف المفرط منذ اللحظة الأولى ضد من يخرج عليها، ما يؤدي، إما إلى قمع الحراك أو تطوّره إلى ثورة فحرب مفتوحة، تبعا للسياق السياسي الاقتصادي الاجتماعي الذي يجري فيه، وأحياناً، يؤدي ضعف السلطة/ الدولة إلى نجاح الحراك/ الانتفاضة في التمدّد والتوّسع والنجاح في تحقيق بعض الأهداف السياسية (رحيل السلطة)، إنما دون أن تنجح في تغيير بنية النظام السياسي القائم في العمق، كما حدث في الجزائر والسودان واليمن ومصر وتونس، حيث نجحت الانتفاضات في إحداث تغيير جزئي في هرم السلطة دون أن تنجح في خلخلة الأسس الحاكمة للسلطة.

كما أنها نجحت جزئياً في إجبار النظم في المغرب والأردن للانحناء للعاصفة جزئياً في العام ٢٠١١ قبل أن تتراجعا عن ذلك، في حين فشلت «الثورة» في سوريا وليبيا في تحقيق أيّ شيء يذكر، رغم نجاحها في الإطاحة بحكم القذافي في ليبيا، لكن لصالح حرب أهلية، لم تزل مفاعيلها قائمة.

هل يمكن الوصول إلى الديمقراطية عن طريق الثورة؟

هل يمكن حقاً الوصول إلى الديمقراطية عن طريق الثورات؟ ألم تكن الثورات طريق العنف والدماء والحروب الأهلية؟ ألم يتحوّل قادة الثورات، سواء ضد السلطات المحلية الحاكمة أم ضد المستعمر، إلى طغاة بعد وصولهم السلطة؟ فكيف يمكن والحال كهذا أن نقول أنّ الثورة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية؟ وهل هناك ثورة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية؟ فما هي تلك الثورة إذن؟ ما هي مواصفاتها؟ وإذا لم يكن بالإمكان تحقيق الديمقراطية عن طريق الثورة، فكيف يمكن القضاء على هذه الأنظمة التوتاليتارية المعادية للديمقراطية والثورة بطبيعة الحال؟

ما معنى الثورة؟

إذا كان المقصود بالثورة الداعية للديمقراطية، تلك الثورة السلمية التي تتكوّن مفرداتها من الاحتجاج والتظاهر والحراك السلمي المدني، فيمكن فهم ذلك، وإنْ كان الأصح إطلاق صفة الانتفاضة أو الحراك أو الربيع بحد أعلى، على هذا النوع من الاحتجاجات الهادفة إلى إحداث تغيير في بينة الأنظمة أو دفعها للتنازل عن الحكم، دون إطلاق رصاصة واحدة.

مع الملاحظة أن هذا لا يعني الوصول إلى الديمقراطية وتحقيقها، بل يعني فتح أول خطوة في طريق طويل نحوها، مسار يتخلّله تراجع وتقدّم، فتراجع فتقدّم إلى حين الوصول إلى مسار مستقر من الديمقراطية، والذي قد تكون تونس، هي المرجحة الأبرز لسلوك هذا الدرب في شرقنا البائس، رغم المسار الصعب الذي دخلته مع سعي قيس سعيّد للانقلاب على كلّ ما تمّ التوافق عليه ديمقراطيا منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم.

وهذا التراجع، بالمعنى الديمقراطي مفهوم، لأنّ الديمقراطية لا تولد في أي مكان بين ليلة وضحاها، بل هي تحتاج قوى ديمقراطية وقوى مجتمعية فاعلة تؤمن بمشروعها، وتكون مستعدة للدفاع عنه

حتى النهاية، ودون وجود هذه القوى لا يمكن للديمقراطية أن تكون.

وكي تتمكن هذه القوى من العمل والنمو والتوّسع، فهي تحتاج حداً أدنى من الحرية والديمقراطية، وقطعاً تحتاج إلى نبذ العنف الذي يجبُّ الديمقراطية ويقضي عليها.

وهذا ما وقعت في فخه الثورات التي جنحت نحو السلاح، وهي لم تجنح نحوه حبّاً فيه، بل نظراً لوجود تناقض هائل بين القوى الثورية الحاملة لمشروع الثورة وفكرة الديمقراطية! إذ لم تنتبه هذه القوى وهي تنادي بإسقاط النظام سعياً لتحقيق الديمقراطية أنّ العنف الذي سبّق؛ وجُرّب كثيراً في ثورات كثيرة، لم يفضِ أبداً إلى الديمقراطية.

هنا يأتي السؤال: لماذا فشلت ثورات شرقنا البائس في تحقيق الديمقراطية؟

يحدّد لنا عالم الاجتماع الفرنسي «آلان تورين» الفرق بين طبيعة العمل الذي يسعى إلى الديمقراطية؛ وطبيعة العمل الذي يسعى إلى الثورة، قائلاً إن «التعارض الرئيسي يقوم بين العمل الديمقراطي والعمل الثوري. إذ إن الأول يستند إلى فكرة مفادها أنّ العاملين لهم حقوق، ويحدّد العدالة المجتمعية بأنها الاعتراف بهذه الحقوق. فهو يجمع إذن بين فكرة الاستقلالية العمالية وفكرة الدفاع السياسي عن مصالح الأكثرية، أي عن مصالح العاملين. أما البرنامج الثوري، فهو يجمع، بالعكس، بين **تعريف سلبي** – أي قائم على الحرمان والاستبعاد والاستغلال- للمصالح التي ينبغي الدفاع عنها وبين إعطاء الأولوية لقلب سلطة الدولة بواسطة القوى الشعبية وطليعتها المنظمة. وبتعابير أصبحت اليوم أقل استعمالاً مما كانت عليه في أيام النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به الأحزاب الشيوعية، فإن الاتجاه الثوري يفصل فصلاً واضحاً بين بين الطبقة بحد ذاتها والطبقة لأجل ذاتها، ويماهي بين هذه الأخيرة والحزب، بينما يرفض الاتجاه الديمقراطي، في هذه الحالة كما في سائر الحالات الأخرى، أن يفصل بين الوضع والعمل، كما يرفض اختزال طبقة أو أمة أو أية فئة مجتمعية أخرى إلى مجرد الضحية التي تستلبها السيطرة وتغرّبها عن نفسها، ناهيك باستغلالها لها».[٣]

مما تقدم نستنتج؛ وبمعنى آخر، أنّ طبيعة القوى القائمة وبنيتها، تحدّد إمكانية تحقيق أهدافها، فهل كانت القوى التي دعت إلى العنف الثوري في حالتي سورية وليبيا، قوى ديمقراطية وتسعى لتحقيق الديمقراطية، أم أنها كانت قوى تلبست لبوس الثورة، لتحقيق أهداف أخرى، تحت راية الديمقراطية مقدماً، إلى أن تمكنت؛ ثم تخلّت عن الديمقراطية؛ عندما استولت على الأرض، وقامت بطرد كل القوى المطالبة بالديمقراطية، ونعني العلمانية والشبابية، وهل كانت القوى العلمانية والشبابية، مؤمنة بإمكانية استخدام العنف سبيلاً لتحقيق الديمقراطية حقاً؟

فحركات الإسلام السياسي (إخوان مسلمون وسلفية معاصرة) ما تزال تعدُّ الديمقراطية في أدبياتها الدينية نوعاً من أنواع الكفر والتعدي على الحاكمية الإلهية! فكيف نصدق أنها تنادي بالديمقراطية؛ إلا إذا كانت نوعاً من أنواع التقيّة التي تمارسها مع الطرف العلماني المشارك لها بالثورة؛ حتى تتمكن من الوصول إلى السلطة؛ لتكون أول ضحايا الثورة هم العلمانيون أنفسهم الذي فجروا الثورة ذاتها!

---

٣ آلان تورين: ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، الطبعة الثالثة. ٢٠١٦. ص: ١٢٤.

هل تؤمن الأطراف الثورية السورية بالديمقراطية حقاً؟

قبل أن نغوص في هذا الجدل العميق والمركب، علينا توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بهذا الجدل. مثل القول مثلا إن مفردة اليسار العلماني؛ ارتبطت تاريخياً بتلك الثورة التي تستخدم العنف الثوري سبيلاً لاستبدال بنية اجتماعية سياسية اقتصادية بأخرى أكثر تقدما وفق رأيها.

ولكنها انتهت تاريخياً في شرقنا البائس إلى أن أصبحت أكثر استبداداً ممن ثارت عليهم وأسقطتهم، ولكن قائد ثورة أكتوبر، وحتى صاحب فكرة العنف الثوري، قال أيضاً: إنّ هذا العنف يغدو واجباً عندما تصبح كل إمكانيات التغيير من داخل المؤسسات الدستورية مغلقة وغير ممكنة. ولكن، رغم هذا، فإن هذا المسار أفضى إلى دكتاتوريات توليتارية أشد عنفاً وقمعاً مما كان قائماً، وهي نفس التوليتاريات التي تحكم شرقنا البائس، وهي كانت، وما زال بعضها، في حالات سورية وليبيا واليمن، نسخة هشة وكاريكاتورية عن التوليتارية السوفياتية الأم.

وهنا، بعد انكشاف نتائج هذه الثورات وعسفها، جرت مراجعات كثيرة، قامت بها كل التيارات السياسية العلمانية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكان من نتائجها تبني فكرة الديمقراطية، التي تبنتها حتى التوتاليتاريات القائمة بالمناسبة.

إلا إنّ هذه المراجعات، لم تكن إلا مراجعات شكلية، وعلى مستوى السطح، فلم تصبح الديمقراطية ثقافة عميقة لأي من القوى السياسية، ولا القوى المجتمعية في شرقنا البائس، ولهذا، حين ثارت هذه القوى ضد السلطات المستبدة، ومنها العلماني التقليدي، رفعت في البداية شعار الإصلاح ودعت إلى الحراك وقالت بالانتفاضة لا بالثورة، داعية إلى تحقيق الديمقراطية، ولكنها اصطدمت ببنية التوتاليتاريات العميقة، التي لا تقبل أن يعترض عليها أحد، ولأنها لا تكون أساساً إلا بعد اجتثاث القوى المجتمعية الفاعلة.

وحين حاولت هذه القوى المجتثة أن تعيد تكوين نفسها، وأن تطالب بالتغيير من داخل بنية المؤسسات، ولأن الديمقراطية لم تكن أكثر من شعار، عادت وبسرعة كل قوة إلى أصلها، السلطة إلى عنفها المطلق، والمطالبين بإسقاط النظام إلى الثورة عليه باستخدام العنف الثوري، بحجة عدم إمكانية التغيير سلماً، وحافظ الطرفان بذات الوقت على أدلجة الديمقراطية شعاراً لهما، وبدءا يتحاربان تحت ظلها، ومن هنا نشأ ذلك التناقض في المواءمة بين الثورة والدعوة للديمقراطية، في الثورات التي جنحت للعنف كما حدث في سورية مثلاً.

وهنا في سورية تحديداً، سقط قسم من العلمانيين (وهم أصحاب الفكرة الأساس في الثورة، وأيضاً في الديمقراطية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي) في فخ الإسلامويين، عندما انجرفوا خلف الدعوة إلى العنف، دون أن يمتلكوا أية قوى ثورية أساساً، فأيدوا عملية إسقاط النظام بأي ثمن، ولو بالعنف المسلّح، متوهمون إمكانية الوصول إلى الديمقراطية من هذا الطريق؛ الذي سبق وجربه يساريو إيران حين وقفوا خلف مرشد الثورة الأصولي (الخميني)، والذي سرعان ما زجهم في السجون حين تمكن من السلطة.

لكن القوى الإسلاموية السورية أقدمت على فعل ذلك حتى قبل أن تنجح الثورة، حيث وضعتهم تحت إبطها الإسلاموي! وأعلنت مشروعها الإسلاموي، الخالي ليس من الديمقراطية فحسب، بل المضاد لها كلياً (القوى الدينية والإثنية أشدّ أعداء الديمقراطية)، والخالي من طموحات السوريين بالحرية والديمقراطية، فكان أن باتت ضحية التناقض القائم في الشعار «الثورة الديمقراطية» دون أن تنتبه لذلك إلا بعد فوات الأوان.

بل فعل الإسلام السياسي ما هو أخطر من ذلك؛ عندما قام بعملية أسلمة لرموز وقادة النضال العلماني تاريخياً؛ حتى سمعنا بعضهم يدافع عن «جبهة النصرة» بحجة الحاجة الثورية لها! وآخر جزم أن الإخوان المسلمين غيروا جلدهم الراديكالي؛ ليتفاجأ الجميع أن الثعلب لم يكن له يوماً من الأيام دين.

نعوم تشومسكي وميشيل فوكو والجدل بينهما حول الثورة والثوار!

في حوار جمع كلاً من نعوم تشومسكي وميشيل فوكو، تجادل الاثنان حول الثورة وطبيعة القوى التي تصل إلى الثورة، حيث يصر «ميشيل فوكو» على أن هدف الطبقة العاملة الوصول إلى السلطة فحسب، في حين يتساءل «نعوم تشومسكي» محقاً عن سبب ذلك، مؤكداً أن الوصول إلى السلطة عبر الثورة لمجرّد وصول طبقة إلى السلطة لا معنى له، إن لم يتحدّد بمعنى العدالة أو مشروع العدالة، الذي يجب أن يحمله أو يعد به من يحاول الوصول إلى السلطة.[٤]

وقياساً عليه، يمكن القول إنه لا ديمقراطية دون ديموقراطيين، ولا ثورة ديمقراطية دون قوى ديمقراطية مؤمنة بالديمقراطية على مستوى الذات والآخر، ومؤمنة بالنمو الجواني والتراكمي للديمقراطية، وفق ما يسمح به الشرط التاريخي، فلا أحد يمكنه القفز فوق الشروط التاريخية لأي ظاهرة من الظواهر، وأحد شروط الظاهرة الديمقراطية نبذ العنف **أولاً**، أو استخدامه بحد أدنى وبشروط معينة داخل إطار خطة تدرك إنها تسعى لتحقيق الديمقراطية لا لشيء أخر.

وثانياً، التفاوض من داخل نسق النظام، لأن أي خروج عن النظام يؤدي إلى العنف، بما يعني أن الديمقراطية تتطلب أن يكون للقوى الديمقراطية مشروعاً تتفاوض عليه مع السلطة القائمة للوصول إلى توافقات، لن تتوقف السلطة التوتاليتارية عن نقضها حين يتاح لها، بما يستدعي امتلاك القوى الديمقراطية نفساً طويلاً لحرب طويلة الأمد، حرب من نوع آخر ليس للسلاح فيها من مكان، بل لتوسيع القوى الديمقراطية الفاعلة عبر مراكمة النضال للحد من سلطة الدولة وتعميق فكرة المواطنية بين الجميع.

المشروع الديمقراطي والمشروع الثوري خلاف واختلاف!

المشروع الديمقراطي على خلاف المشروع الثوري، هو مشروع يستهدف المجتمع وبناء السلطة من جديد على خلفية حقوق الإنسان التي هي حق غير قابل للتفاوض عليه ولصالح الجميع لا طبقة واحدة

٤ عن الطبيعة الإنسانية، نعوم تشومسكي، ميشيل فوكو، مقدمة: جون راكمان. ترجمة: أمير زكي. دار التنوير، الطبعة الثانية ٢٠١٩.

فقط، في حين أن المشروع الثوري يستهدف السلطة لصالح قوة مجتمعية تعمل على إلغاء الآخرين باسم الديمقراطية التي لن تجد لها أي تطبيق على أرض الواقع. بعد وصول «الثوريين» إلى السلطة، وذلك لأن «طلبات الفئات المقهورة أو المستبعدة عن السلطة تتخذ بعداً عنفياً طبيعياً. **لكن ميزة الديمقراطية وخاصيتها هي الحد من العنف، كما هي الحد من السلطة المطلقة.** فإذا كان لا مفرّ من العنف، فلأن المجتمع الذي ينغلق على مفاوضاته الداخلية سرعان ما ينشل بفعل سعيه إلى إيجاد تسويات يجعلها غياب الضغوطات الخارجية مستحيلة الوجود. هذا وتنعكس الآية عندما تؤدي المجابهة المباشرة بين عنف المهيمنين وعنف المقهورين، حتى في حال وجود التسويات والهدنات، إلى القضاء على الديمقراطية، ولكن أيضاً على الحركات المجتمعية نفسها، إذ تحبسها ضمن استراتيجية تفرض عليها رفض أي احتكام للصالح المشترك والخير العام».[٥]

وهذا ما جرى للقوى الثورية المطالبة بالديمقراطية خلال مسارات الربيع العربي، فهي إما اندثرت تحت قوة العنف الذي دعت إليه، إلى تحت قوة عنف التوتاليتارية الرافضة لتكوّن أي قوى مجتمعية فاعلة.

ونعود ثانية للسؤال: هل كانت القوة الثورية مؤمنة بالديمقراطية حقاً؟ وهل الممارسات الثورية في المناطق (المحررة) كانت ديمقراطية؟

المراجع:

(١): عن الطبيعة الإنسانية، نعوم تشومسكي، ميشيل فوكو، مقدمة: جون راكمان. ترجمة: أمير زكي. دار التنوير، الطبعة الثانية ٢٠١٩.

(٢): آلان تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، الطبعة الثالثة ٢٠١٦.

(٣): الثورة الديمقراطية، إعداد لاري دايموند، دار الساقي.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

٥ آلان تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، الطبعة الثالثة ٢٠١٦، ص ٨٣.